

المحاضرة السادسة: موارد المؤسسة الاقتصادية

تعتبر المؤسسات الاقتصادية تجميعاً للموارد، فالموارد هي تلك المدخلات التي تستخدم في العمليات الإنتاجية بشكل عام وهي في الغالب موارد ملموسة، كما أن المؤسسة تمتلك موارد غير ملموسة تميزها عن غيرها من المؤسسات وتشكل قيمة مضافة لها أيضاً.

أولاً: الموارد الملموسة

1- الموارد المادية: ويشمل كل شيء مادي يستعمل في المؤسسة بغرض المساهمة في عملية الإنتاج وعملية تقديم الخدمات ولها صفة الملكية التامة للمؤسسة، حيث تتمثل الموارد المادية في ما يلي:

أ- الأراضي: وهي شكل من أشكال الوسائل المادية المستعملة في النشاط الاقتصادي للمؤسسة، وتختلف قيمتها وطبيعتها من مؤسسة إلى أخرى وقد تكون العنصر الأساسي في وجود وحركة المؤسسة سواء الزراعية أو الصناعية.

ب- المباني والمحلات: لها عدة أنواع منها ما يستعمل كورشات أو مصانع للإنتاج، أو كمخازن للموارد والمنتجات، وهي بذلك تحتل أهمية بالغة في المؤسسة لكونها تتأثر بها إلى حد بعيد، فموقعها وطريقة بناءها وأشكالها تؤثر على الصورة المرسومة لدى المتعاملين.

ج- الآلات والأدوات: تقتني المؤسسة عدداً من الآلات والتجهيزات التي تستعمل في العملية التحويلية للمواد الأولية أو في عملية التهيئة والتغليف، أو من أجل توفير الظروف العامة للنشاط مثل أجهزة التهوية والتبريد، وتختلف قيمتها وطبيعتها ودرجة تطورها من مؤسسة إلى أخرى.

د- وسائل النقل: وتستعمل في النقل الداخلي للمواد والأشخاص، أو النقل الخارجي من وإلى المؤسسة، وتزداد أهميتها حسب درجة الحاجة إليها.

هـ- المخزونات: تحتوي المخزونات على:

* البضاعة: وهي عناصر المادية تتم الحصول عليها من عملية الشراء.

* مواد ولوازم: ويتم حيازتها لغرض تحويلها واستعمالها في ميدان إنتاجي.

* منتجات قيد التنفيذ ونصف مصنعة: وهي منتجات تحت الإنجاز، أو منتجات نصف مصنعة تكون كمادة أولية تستخدم لتصنيع منتجات نهائية أخرى.

* منتجات تامة: وهي منتجات جاهزة للبيع.

* فضلات ومهملات: وهي ما ينتج عن العملية الإنتاجية من بقايا المواد الأولية، أو هي منتجات تحوي عيوباً أو أضراراً.

2- الموارد المالية: تقوم المؤسسة في إطار نشاطها العادي بتوفير مبالغ في صورتها النقدية، أو في صورة مبالغ في حساباتها بالبنوك ومختلف المؤسسات المالية، وتكون تحت تصرفها أو في صورة قيم تنتظر التحصيل في المستقبل.

وتوجد عدة إمكانيات أمام المؤسسة لتغطية احتياجاتها التمويلية سواء عند بداية نشاطها أو أثناء ممارستها الوظيفية من خلال مصادر تمويل ذاتية وأخرى خارجية.

أ- مصادر التمويل الذاتية: أثناء ممارستها لنشاطها تقوم المؤسسة الاقتصادية بطرح أعباءها من إيراداتها لتتحصل على نتيجة سنوية صافية التي توزع طبقاً لسياسة محددة وأهداف مرسومة، والباقي منها بعد عملية التوزيع يضاف له الاهتلاكات والمؤونات غير المحققة بعد تصفيتهما لتشكيل ما يسمى بقدرة التمويل الذاتي للمؤسسة، وهي تعتبر تمويلاً ذاتياً يسمح لها بالاستثمار والتوسع كما يعد ضماناً لتسيير ديونها تجاه الغير ومحركاً لنموها يعمل على رفع استقلاليتها المالية.

ب- مصادر التمويل الخارجي: يمكن تقسيم التمويل الخارجي إلى قسمين هما:

* التمويل الطويل ومتوسط الأجل: هو الذي يتعلق بتكوين رأس المال والقروض التي تسدد في مدة تتراوح من سنتين إلى خمس سنوات، أو ديون طويلة وهي التي تدفع في مدة خمس سنوات أو أكثر، وللتمويل طويل الأجل أشكال عدة منها:

- الأسهم: هي عبارة عن حصص متساوية من رأس المال في شركات المساهمة، وتقدم الحصة من طرف الشريك لأي شخص مكتتب مقابل الحصول على وثيقة تسمى السهم ولها قيمة اسمية التي تعبر عن قيمتها الحقيقية.
- السندات: وهي جزء من قروض تطلبها المؤسسة من السوق المالية ولصاحبها الحق في الحصول على أرباح بنسبة ثابتة كل سنة واسترجاع قيمتها في الوقت المحدد لها ولصاحبها أولوية استرجاع قيمة سنده قبل المساهمين في حالة التصفية.
- التمويل التأجيري: يمثل اتفاقاً بتأجير الأصول الرأسمالية، ويستفيد منها المستأجر بانتفاع كامل مقابل تقديم أقساط إيجار سنوي طول مدة العقد.

* التمويل قصير الأجل: وله عدة أشكال هي:

- القروض التجارية بين المؤسسات: وهي قروض متعلقة بالمخزون والاستعمالات طويلة الأجل، وتلجأ له المؤسسة في حالة عدم وجود أموال كافية لها أو للاستفادة من هذا الامتياز وقد تكون على أساس التسجيل في دفاتر أو مقابل حصولها على أوراق تجارية قابلة للدفع في تاريخ محدد.
- القروض المصرفية: وهي قروض تقدمها البنوك التجارية مقابلة فائدة بمعدلات متفق عليها ويتم تسديدها خلال فترات لا تزيد عن سنة.
- قروض من جهات أخرى: قد تأخذ المؤسسة قروضا في أشكال متعددة في إطار نشاطاتها في صورة تسبيقات من الزبائن أو خصم أوراق تجارية قبل تاريخ استحقاقها.

3- الموارد البشرية: يحتل العمل أهمية بالغة ضمن عوامل الإنتاج، فالعملية الإنتاجية دون جهد بشري عضليا كان أم ذهنيا لن تستقيم لما يتميز به عن العوامل الأخرى بكونه لصيقا بالعمل، فلا يمكن فصله عنه أو تخزينه وتوقف مساهمته في العملية الإنتاجية على عوامل متعددة ومتشعبة.

إذا فإن نجاح أي مؤسسة يعتمد على مدى حصولها على الأفراد المناسبين في الأعمال المناسبة وفي الوقت المناسب، حيث لا تتحقق الفائدة المرجوة من الأهداف التنظيمية أو المسطرة أو الإستراتيجية المتبعة إلا إذا توفر لدى المؤسسة أفراد ذوي خبرات ومهارات و رغبات في تحقيق الأهداف أو الإستراتيجية.

أ- تعريف الموارد البشرية: الموارد البشرية تعني جملة الأفراد الذين يتميزون بقدرات جسمانية وعقلانية في العمل، ويمكن تشجيعهم وتحفيزهم على زيادة فعالية أدائهم، أي أنهم المجموعات القادرين والراغبين في أداء العمل، ومن الضروري توفر صفتي الرغبة والقدرة لدى الأفراد، لأنهما متلازمان ومكملتان لبعضهما حتى يتحقق العمل وتحقق بالتالي أهداف المؤسسة.

ومن خلال هذا التعريف نلاحظ وجود صفتين رئيسيتين في تركيب الموارد البشرية:

- صفة القدرة على أداء العمل.

- صفة الرغبة في أداء العمل.

والصفتان متكاملتان، لأن أداء العمل يتوقف على تفاعل وتكامل بين القدرات للموارد البشرية ورغبتها في أداء العمل.

ب- أهمية الموارد البشرية في المؤسسة: تتمثل في:

* **الموارد البشرية مميزة تنافسية:** الميزة التنافسية هي مجموعة العوامل التي تميز منتجات المؤسسة عن غيرها من منتجات المنافسين بهدف زيادة الحصة السوقية، حيث قد تسعى بعض المؤسسات إلى رفع أجور قوة العمل بها إذا رأت أنها تتميز بالولاء والالتزام، ما يمكنها من إنتاج منتجات عالية الجودة وبتكلفة أقل، وبهذا يستدل على أهمية المورد البشري في المؤسسة الاقتصادية الحديثة من كونه المصدر الحقيقي لتكوين القدرة التنافسية وتعزيزها، فتحقيق التميز في أداء المؤسسة لن يستند لمجرد امتلاكها الموارد الطبيعية أو المالية أو التكنولوجية فحسب، بل يستند أولا إلى قدرتها على توفير نوعيات خاصة من الموارد البشرية.

* دور الموارد البشرية كشريك عمل إستراتيجي: هناك رؤية ترى أن الموارد البشرية تعد بمثابة شريك متساوٍ يجب أخذه في الاعتبار عند إعداد الخطة الاستراتيجية، إذ يمكن أن تشارك الموارد البشرية في عملية صياغة استراتيجية المؤسسة من خلال توفير المعلومات عن نقاط القوة والضعف الداخلية بالمؤسسة، كما تلعب دوراً هاماً في تنفيذ هذه الاستراتيجية.

* المورد البشري كأداة مرنة: إن أهمية العنصر البشري تكمن فيما يتصف به من مرونة وقدرة على الإبداع والابتكار واكتساب المعارف والخبرات والتأقلم مع الظروف المحيطة والتفاعل معها.

4- الموارد التكنولوجية: مما لا شك فيه أن للتكنولوجيا دور مهم في تطور جميع الميادين والمجالات بما في ذلك المجال الاقتصادي، وفي كل الحالات فإن التكنولوجيا تجد مكان تحققها بالمؤسسة الاقتصادية إلى حد كبير، حيث تغطي جوانب مثل مخزون التكنولوجيا وموارد للابتكار.

أ- تعريف التكنولوجيا: تعددت التعاريف المتعلقة بالتكنولوجيا ويمكن سرد أهمها فيما يلي:

- يعرف جين بيرين "Jean Perin" التكنولوجيا على أنها: "المعرفة المنظمة المشكلة للتقنيات".

- يعرفها "Root" روت بأنها مجموعة المعارف التي يمكن أن تستعمل في إنتاج سلع وفي إنشاء سلع جديدة.

ب- مكوناتها: يصنفها Jean Perin إلى قسمين هما:

- ما يمكن أن يحتويه المصنع والآلات والتي يمكن أن تسجل في وثائق مكتوبة.

- المعارف التي يتحصل عليها الأشخاص كمهندسين وتقنيين وعمال.

من خلال هذا التقسيم يمكن القول أن الموارد التكنولوجية ليست مجسدة فقط في الآلات وطرق استعمالها في الإنتاج وما تقدمه في السلع، بل هي أيضا المعارف التي يتحصل عليها أشخاص أو أفراد في المؤسسة من أجل استعمال الآلات والتجهيزات.

ج- أهمية الموارد التكنولوجية في المؤسسة:

- إن توفير المنتج بالأشكال والكميات التي تكون مطلوبة من قبل المستهلك، مرتبط بنوعية التكنولوجيا المستعملة التي تعتمد عليها كل من الإنتاجية والتنوع.

- إن المنافسة بين المؤسسات على الجودة والسعر يتطلبان مستوى تحكم قوي في التكنولوجيا بمختلف أشكالها.

- إن ظروف السوق الحالية التي بات فيها مجال تأثر وتأثير المؤسسة فيه أوسع مدى وازدياد نسبة الأخطار التي تنتج عن التنافس في حالة ما تم اختيار التكنولوجيا في الوقت والسوق غير المناسبة، يفرض على المؤسسة إدخال طرق وآلات جديدة بحثا عن التحسين المستمر وتفاديا لأخطار المنافسة.

ثانياً: الموارد غير الملموسة

إن هذا النوع من الموارد مهم جداً لأي مؤسسة، حيث تعتمد قيمة المؤسسة على السمعة الناشئة عنها من خلال:

1- الجودة: تسعى المؤسسات في بيئة تنافسية إلى التسابق نحو الاستحواذ على حصص السوق وذلك بالاعتماد على الجودة.

2- المعلومات: مهمة جداً كونها قد توصل المؤسسة إلى السوق قبل المنافس ووسيلة كذلك لتطوير وسائل الإنتاج.

3- المعرفة: تتضمن تلك المعلومات التقنية والعلمية التي تهتم المؤسسة وتمكنها من حل مشاكلها وتغذية قدراتها الإبداعية.

4- طرق وأساليب الإدارة: ويقصد بها مجموعة السياسات والقواعد والأساليب والإجراءات التي تحكم أنشطة المؤسسة لتحقيق أهداف محددة.

5- العلامة التجارية: إن السمعة مع العملاء مثلاً قد تشمل التعرف على العلامة التجارية مقارنة بالمنافسين.